

تحقيق

يتحدثون دائماً عن «العودة». حياتهم في مخيمات لبنان تشبه الموت البطيء. الفلسطينيون لا يريدون التوطين، لا يريدون سوى حد أدنى من التقديرات التي تخولهم الاستمرار في الحياة. وعلى الرغم من أن مجلس النواب أصدر تعديلات على قانون العمل لتنظيم العمالة الفلسطينية، إلا أن وزير العمل سليم جريصاتي يصرّ على عدم أهمية هذه التعديلات، ويعلن أنه لن يصدر أية مراسيم تطبيقية.

اللبوء «قصاص» جريصاتي لن ينظم العمالة الفلسطينية

رشا ابو زكي

88% من الأسر في المخيمات الفلسطينية تتصل بمراحيضها بالمجاري، فيما 12 في المئة تستخدم مراحيض تتصل بحفر امتصاصية

38,9% من الأسر في المخيمات الفلسطينية تعتمد على الغالونات لمياه الشرب، و93,5 في المئة من الأسر في بيروت تشتري هذه الغالونات

من الأسر في المخيمات الفلسطينية تتصل بمراحيضها بالمجاري، فيما 12 في المئة تستخدم مراحيض تتصل بحفر امتصاصية

من الأسر في المخيمات الفلسطينية تعتمد على الغالونات لمياه الشرب، و93,5 في المئة من الأسر في بيروت تشتري هذه الغالونات

اسلاك كهربائية تتجاور مع «قسطل» للمياه (هيثم الموسوي)

الأمن العام، فهو مقيم في لبنان وليس قادماً من خارجه. يؤكد أن هذا القرار ليس مرسوماً ولا يحتاج إلى اطلاع مجلس شورى الدولة. أما هدفه فمحمور بتسهيل إجراءات الحصول على إجازة العمل، وذلك لكي تتعرف الدولة اللبنانية على عدد وماهية عمل الأجراء الفلسطينيين، ولكي يتمكن هؤلاء من الاستفادة من القانون الصادر عن مجلس النواب منذ سنة ونصف والذي يتيح لهم الإفادة من تعويضات نهاية الخدمة. يستغرب نحاس تحميل القرار أكثر مما يحمل. «لقد قالوا إنه يتناقض مع قرار منع التوطين، وإنه يلغي عن الفلسطينيين صفة اللاجئ، فيما هو لا يرمي إلا إلى تنظيم آلية تقديم الإجازات».

مطالب المخيمات لا تعكس وجهة نظر جريصاتي كذلك. خالد أبو النور مثلاً، وهو عضو اللجنة الشعبية في مخيم شاتيلا، قال إن هناك حاجة لتنفيذ التعديلات على

الخاص الذي يقدم للاجئين ضماناً اجتماعياً، والذي أقره مجلس النواب، فإلغت جريصاتي إلى أن الصناديق الخاصة كلها كانت فاشلة بالتجربة. وبالتالي فإن الفلسطينيين في وضعهم الحالي أفضل من وضعهم في حال شمولهم بهكذا صناديق. كما أن الأونروا تقدم للاجئين ما يحتاجون إليه من طبابة واستشفاء. النتيجة؟ (لن أصدر أي مراسيم تنظيمية للتعديلات التشريعية الصادرة، فالواقع الحالي أفضل» يؤكد جريصاتي.

إلا أن نحاس يؤكد أن ما أصدره ليس مرتبطاً بتعديلات قانون العمل، بل بقرار تنظيمي لتسهيل إجازات العمل للفلسطينيين. يشرح أن هذا القرار يتضمن مادة واحدة وهي تحديد الأوراق التي يجب على الأجير الفلسطيني أن يحضرها إلى الوزارة لكي يحصل على إجازة العمل، إضافة إلى عدم اضطراب هذا الأجير إلى تبليغ

ويجب أخذ رأي شورى الدولة به، وهذا ما لم يحصل. كما أن هذا القرار يحتاج أصلاً إلى اقتراح من المدير العام للوزارة، وهذا أيضاً ما لم يحصل». يقول جريصاتي إن هذا الواقع دفعه إلى تجميد نشر القرار. لكن، لماذا لم يسد الثغرتين حتى الآن؟ ولماذا لم يصدر بعد المراسيم التطبيقية للتعديلات على قانون العمل التي أقرت في مجلس النواب؟ يشرح جريصاتي أنه اجتمع مع المدير الإقليمي للأونروا، ووفد من منظمة العمل الدولية، وخلصت الاجتماعات إلى أن إدخال التعديلات هذه ليس لصالح الفلسطينيين. كيف؟ يقول جريصاتي إن التعديلات التشريعية تلزم الوزارة بموجبات قانونية تتعلق بالإجازات وشهادات الإيداع، في حين أن الوزارة لا تدقق في هذين الأمرين حالياً، معتبراً أن اليد العاملة الفلسطينية لا تحتاج إلى إجازة، فهي مقيمة في لبنان، وليست قادمة من خارجه. أما عن الصندوق

لصالح الفلسطينيين. يشرح جريصاتي أنه قبل مغادرة سلفه شربل نحاس الوزارة بساعات، وقع على قرار يتعلق بتسهيل حصول الفلسطينيين على إجازة العمل. (حين دراستي لهذا القرار، وجدت فيه ثغرتين بإمكان أي جهة الطعن به. فهذا القرار تنظيمي



أي طبابة؟

بعكس توقعات وزير العمل سليم جريصاتي، لا يتوافر داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان سوى 29 مركزاً طبياً للرعاية الصحية الأولية، وهي عبارة عن مراكز صحية صغيرة الحجم. يعمل فيها يومياً طبيب أو طبيبان للصحة العامة، ويُعاين الطبيب الواحد يومياً نحو 100 حالة على الأقل، في وقت فياسي مدته ست ساعات...

البيت فوق البيت. الشبكات فوق الشبكات. «الدَرْج» فوق «الدَرْج». هنا، مصطلح «فوق» لا يعني شيئاً أبداً، ولا مصطلح «تحت»، مثلاً «قسطل» المياه فوق. كابل الكهرباء تحت. قد تمطر صيفاً، نتيجة تسرب أحد قساطل المياه فوق رأسك. قد تصعقك الكهرباء بقدمك، خلال محاولتك اجتياز «الزواريب» الضيقة. كل شيء ولا تسعى إلى رؤية السماء، لا زرقتها ولا حلكتها، فالضوء هنا سيبان. سيبان حالك، بفعل كثرة الإمدادات الكهربائية والمائية، وحبال الغسيل. قد تظن أن المياه التي تغمر الأرض مياهاً. لا يغزك الشكل، يكفي أن تشم الرائحة لتعرف أنها صرف صحي. إذا كنت سائراً في مخيم صبرا وشاتيلا، حذار ربط الصورة النمطية للأشياء، بموقعها البديهي. ستلاحظ هنا وقعاً بطيئاً للحياة. العنصر الشاب في كل زاوية، على الشرفات، أمام المنازل والمراكز الحزبية الكثيرة. البطالة غالبية. بطالة تقارع التعديل الذي أقره مجلس النواب في آب عام 2010 على قانون العمل، والذي سمح للاجئ الفلسطيني بالعمل رسمياً في كل القطاعات التي يسمح للاجنبي بالعمل فيها. إضافة إلى إفادته من الضمان الاجتماعي من ضمن صندوق خاص. هذا التعديل الذي ينتظر منذ سنتين مراسيمه التنفيذية، لن يبصر النور. «لن»، هذا ما قاله وزير العمل سليم جريصاتي لـ «الأخبار». فيحسب جريصاتي، التعديل الحاصل في مجلس النواب منقوص، وإصداره المراسيم التنفيذية «لن» يكون

قطاعات

تحرك

تحرك مطلب

موظفو القطاع العام يضربون ساعتين

الإدارات العامة عن العمل لمدة ساعتين، من العاشرة صباحاً حتى الثانية عشرة ظهراً. كذلك، قام موظفو مالية بيروت في بشارة الخوري بالتوقف عن العمل في كل مكاتب المالية لمدة ساعتين. أيضاً انسحب هذا الأمر على الموظفين في قضاء زحلة، وفي وزارة المال في العديلية - مبنى TVA، وعلى موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الزراعة، وموظفي سرايا راشيا.

وبحسب مسؤول العلاقات الخارجية في الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة محمد قدوح، فإن الاعتصام ليس إلا خطوة أولى، لأنه إذا لم تحقق المطالب، وأبرزها إقرار سلسلة الرتب والرواتب بمفعول رجعي اعتباراً من 2012/2/1، وفصل الضرائب الجديدة عن مشروع قانون السلسلة، وعدم تحميل الموظفين عبء ومسؤولية الضرائب التي عادة تحسب في قانون الموازنة، فإن الرابطة ستلجأ إلى خطوات أكثر تصعيداً. (الأخبار)

نفذ العاملون في القطاع العام إضراباً أمس، فتوقفوا عن العمل لمدة ساعتين، مطالبين بإقرار سلسلة الرتب والرواتب بمفعول رجعي ومن دون ربطها بالزيادات الضريبية. وقد جاء هذا التحرك بعد دعوة من الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة، التي عقدت أمس اجتماعاً «قومت فيه بنتيجته التوقف عن العمل الذي جرى في كل الإدارات العامة على مختلف الأراضي اللبنانية»، مبدية الاستجابة والمشاركة الفعالة والشاملة من قبل موظفي القطاع العام دعماً لهذا التحرك، الذي يعد خطوة تحذيرية لمواجهة حال التردّي الحاصل في واقع الموظفين العموميين، والغبن المتراكم اللاحق بهم على مختلف فئاتهم. واعتبرت الهيئة أن التحرك يسعى إلى الضغط باتجاه إقرار سلسلة الرتب والرواتب من دون استعمالها مطبّة لفرض ضرائب ورسوم جديدة على المواطنين، الذين يمثل الموظفون جزءاً منهم. وقد سجلت أمس مشاركة واسعة في هذا التحرك؛ ففي قضاءي بعلبك والهرمل توقف موظفو

مياومو الكهرباء: ابتزازنا بلقمة العيش

المياومين، في محاولة للضغط عليهم ولتوقيع هذه العقود. إلا أن المعتصمين يشددون على أنهم ليسوا خارج مؤسسة الكهرباء، وأنهم لم يبلغوا قانوناً بالصرف من الخدمة، وبالتالي فهم مشمولون بمفاعيل قانون التثبيت حكماً حتى لو لم يوقعوا العقود. ويشرح أحدهم، قائلاً إن عقد جباة الإكراء مع الشركات يتضمن شركاً للجباة، إذ تبين أن هذا العقد هو عقد مقاول، وبالتالي إن الجباة الذين سيوقعونه لن يُعدّون أجراً مشمولين بقانون العمل. من جهة أخرى، يشير العقد الذي تطرحه الشركات على عمال المتعهد صراحة إلى أنه عقد تجريبي لمدة 3 أشهر، وبالتالي فهو لا يلزم الشركات الإبقاء على العمال بعد انقضاء هذه الفترة. ويشرح أحد المياومين أنه جرى تبليغ المعتصمين بأن مجلس إدارة مؤسسة الكهرباء سيجتمع اليوم (أمس) لبحث قضية الرواتب، إلا أن هذا الاجتماع ألغي من دون معرفة الأسباب.

(الأخبار)

«نحن نتعرض للابتزاز بلقمة عيشنا»، يصرخ أحد المياومين حين سؤاله عن سبب التصعيد في التحركات أمس. فقد شهدت مراكز مؤسسة الكهرباء إغلاقاً لكافة أبواب المؤسسة، واعتصامات لفت المناطق. بعد أن حجرت شركات مقدمي الخدمات (لأنها ملزمة دفع الرواتب وفق عقودها الموقعة مع وزارة الطاقة) رواتب المياومين، في مقابل توقيعهم عقود العمل معها. يشرح أحد المياومين أن عدداً من المديرين في مؤسسة الكهرباء أبلغوا عدداً كبيراً من عمال المتعهد وجباة الإكراء ضرورة توقيع العقود مع الشركات خلال فترة أقصاها 2 تموز المقبل، علماً بأن من المتوقع إقرار القانون في الجلسة التي حدد موعدها رئيس مجلس النواب نبيه بري في 2 تموز المقبل. تعليّل المديرين أن الذين لا يوقعون العقود لن يستفيدوا من قانون التثبيت، يعود إلى أن المادة الأولى منه تشترط أن يكون المياوم مستمراً في عمله في مؤسسة الكهرباء أو الجهات المتعاقدة معها. وفي الوقت ذاته، تحتجز المؤسسة رواتب